

نظرة عامة على المؤشر

ix	شكر وتقدير.....
xi	تمهيد.....
٢	الموجز.....
٨	نبذة عن المؤشر.....
٨	ما هو الرّقّ المعاصر؟.....
٩	المنهجية.....

جوبالاند، الصومال، إبريل/ نيسان ٢٠٢٢.

رجلٌ يمشي في عاصفة رملية. تعاني الصومال من أسوء موجة جفاف تشهدها البلاد منذ عقود إثر فشل ثلاثة مواسم مطيرة متتالية، الأمر الذي زجّ بحوالي ستة مليون إنسان في أزمة غذاء طاحنة زاد لهيبها انقطاع صادرات القمح بعد نشوب الحرب في أوكرانيا. يُعدّ انعدام الأمن الغذائي وانعدام الاستقرار الاجتماعي المحركين الأساسيين لمخاطر الرّقّ المعاصر. حقوق الصورة: سالي هايدن/SOPA Images/LightRocket، من خلال موقع Getty Images.



الموجز

يبدو الرّق المعاصر خفيًا على الرغم من أنه حاضرًا وعلى مرأى من الجميع، كما أنه متشابك بعمق مع الحياة في شتى جوانب العالم. فكل يوم يتعرض أشخاص للخداع أو الإكراه، أو يجبرون على الخنوع لمواقف استغلالية لا يستطيعون رفضها أو تركها. وإننا كل يوم نشترى منتجات أو ننتفع بخدمات تم إجبار أشخاص على صناعتها أو تقديمها، دون أن ندرك التكلفة البشرية وراءها.

مشكلة عالمية تنمو في كواليس مخاطر الرّق المعاصر المتفاقمة

أُجبر قرابة ١٠ ملايين رجل وامرأة وفتاة وفتى على العمل الإجباري أو الزواج القسري منذ عام ٢٠١٦. وقد خرج هذا الوضع الآخذ في التردّي من رَجَم مشكلات أخرى مثل تزايد أعداد النزاعات المسلحة وجِدتها، وتردي الأوضاع البيئية، وانتهاك الديمقراطية في دول عديدة، والتراجع العالمي لحقوق المرأة، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-١٩؛ فقد تسببت هذه العوامل في تعطيل قطاعي التوظيف والتعليم؛ ما أسفر عن زيادة معدلات الفقر المُدقع والهجرة القسرية غير الآمنة، وكلاهما مُجتمعين يؤديان إلى زيادة المخاطر المتعلقة بجميع أشكال الرّق المعاصر.

ولقد جاءت في صدارة قائمة الدول ذات أعلى معدلات لانتشار الرّق المعاصر في ٢٠٢١ عشرة دول هي: كوريا الشمالية وأريتريا وموريتانيا والمملكة العربية السعودية وتركيا وطاجيكستان والإمارات العربية المتحدة وروسيا وأفغانستان والكويت. وتشترك هذه الدول في بعض السمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما فيها محدودية الحماية للحريات المدنية وحقوق الإنسان. كما يقع عدد منها في مناطق متقلبة شهدت انعدامًا للاستقرار السياسي أو صراع أو حكم استبدادي. هذا وتجبر حكومات بعض هذه الدول مواطنيها على العمل في قطاعات مختلفة، وفي السجون الخاصة أو من خلال التجنيد الإجباري. في حين أن بعضًا آخر منها يَأوي أعدادًا كبيرة من اللاجئين أو العمالة المهاجرة، الذين لا يحظون بذات الحماية القانونية التي يتمتع بها المواطنون، ومن ثَمَّ فإنهم قابِلون للتعرض للاستغلال بشكل كبير. وبعض هذه الدول –مثل موريتانيا– تتعايش مع إرث من الاستغلال التاريخي المتمثل في الرق المُوَرَّث الذي لا يزال قيد الممارسة؛ وما زالت نظم عدم المساواة الموروثة حول العالم تلوح بمخاطر الرق المعاصر لأغلب الجماعات المهمشة في المجتمعات.

يتخذ الرّق المعاصر أشكالًا ومسميات عديدة، منها: العمل الإجباري، والزواج القسري أو الزواج الاستعبادي، ورق الديون، والاستغلال الجنسي التجاري القسري، والإتجار بالبشر، والممارسات الشبيهة بالرق، وبيع الأطفال واستغلالهم. والرق بجميع أشكاله هو الإلغاء المنهجي لحرية الإنسان (حريته في قبول وظيفة أو رفضها، أو حريته في الانتقال من شركة إلى أخرى، أو حريته في تقرير متى وأين ومَن يتزوج) وذلك بغرض استغلاله لتحقيق ربح شخصي أو تجاري.

يُقَدَّر عدد الأشخاص الذين عانوا الرق المعاصر في أي يوم خلال عام ٢٠٢١ بخمسين مليون إنسان. إن هذه "التقديرات العالمية للرّق المعاصر" التي تعدّها منظمة العمل الدولية ومؤسسة ووك فري والمنظمة الدولية للهجرة- تُمثّل حجر الأساس للتقديرات المحلية للرّق المعاصر في ١٦٠ دولة مذكورة هنا في التقرير الرئيسي لمؤسسة ووك فري، المُسمّى "مؤشر الرق المعاصر" (GSI). هذا وترتكز تقديراتنا على آلاف المقابلات مع الناجين، والتي تم تجميعها من خلال استبيانات منزلية لعينات تُمثّل الدولة بأكملها عبر ٧٥ دولة، وكذلك على تقييمنا لمستوى الهشاشة المحلي. ويُظهر هذا التقرير –النسخة الخامسة لمؤشر الرق المعاصر– كيف أثّرت الأزمات التي شهدتها السنوات الخمس الماضية مُجتمعةً في الرق المعاصر، ويرسم خارطة طريق للإجراءات اللازمة للقضاء عليه.



بالمعتقدات الدينية أو الإثنية أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الهوية الجندرية أو التعبير الجندري – مخاطر أشد، مما يعكس التحيزات الراسخة حول العالم.

يعدّ الفأرون من الصراعات أو الكوارث الطبيعية أو قمع الحقوق أو الراغبون في الهجرة من أجل العمل فئات أكثر هشاشة من غيرها. وقد ارتفع عدد المهاجرين في الوقت الحالي مقارنة بالعقود الخمسة المنصرمة. ويواجه اللاجئين وطالبو اللجوء والمشرّدون داخليًا والمهاجرون غير النظاميين مخاطر أشد في أثناء رحلات هجرتهم المحفوفة بالمخاطر، التي عادة ما يواجهون خلالها اضطرابات كبيرة في العلاقات الاجتماعية والوضع الاقتصادي. وقد أدت الحساسية المتزايدة في دول عديدة –بما فيها دول أوروبية– ضد المهاجرين الذين يسعون إلى بدء حياة جديدة إلى تبني سياسات أكثر صرامة، تؤدي بدورها إلى تعريض النازحين لمزيد من مخاطر الاستغلال.

انخفاض معدلات الرق المعاصر في الدول أعضاء مجموعة العشرين يخفي مسؤوليتها

بينما يُعدّ تقدير معدلات انتشار الرّق المعاصر في أماكن وجوده أمرًا جوهريًا لتحديد المواقع الأمسّ حاجة إلى التدخل، فإنه لا يعكس صورة واضحة لمن تقع على عاتقهم المسؤولية. إن مشكلات العمل الإجباري موجودة في جميع الدول بغض النظر عن مستوى الدخل فيها، ويحدث أغلبها في الدول ذات الدخل تحت المتوسط وفوق المتوسط. هذا ويرتبط العمل الإجباري ارتباطًا عميقًا بمتطلبات الدول الأعلى دخلًا. فتنطوي عمليات إنتاج البضائع ونقلها بين الدول –بداية من استجلاب

تقع أكبر الأعداد المُقدّرة للأشخاص الذين يعانون الرّق المعاصر في الدول التالية: الهند والصين وكوريا الشمالية وباكستان وروسيا واندونيسيا ونيجيديا وتركيا وبنجلاديش والولايات المتحدة الأمريكية. هذه الدول مجتمعة تضم نحو اثنين من كل ثلاثة أشخاص يعانون الرّق المعاصر، وهي تأوي أكثر من نصف سكان العالم. وجليدً بالذكر أن ست دول منها عضوة في مجموعة العشرين؛ وهي: الهند والصين وروسيا واندونيسيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومعظم الدول التي تتمتع بأدنى معدلات لانتشار الرّق المعاصر –وهي سويسرا والنرويج وألمانيا وهولندا والسويد والدنمارك وبلجيكا وأيرلندا واليابان وفنلندا– هي أيضًا أعضاء في مجموعة العشرين. ومع ذلك، حتى في هذه الدول، ما زال هناك آلاف الأشخاص يجبرون على العمل أو الزواج، على الرغم مما تتمتع به من مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي والمساواة الجندرية والرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي، علاوة على قوة نظم العدالة الجنائية فيها.

هذا ويزيد ما يتعرض له الحقوق المدنية والسياسية من تدهور واسع النطاق نتيجة الأزمات المتعددة- من المخاطر المحدقة بالفئات الهشة التي هي قابلة أصلًا للتأثر بالرّق المعاصر. وتظل الحصّة الأكبر من التأثر بالتبعات من نصيب الفئة الأكثر هشاشة؛ وهي النساء والأطفال والمهاجرين؛ إذ تُمثّل الإناث أكثر من نصف ضحايا الرّق المعاصر، في حين يُمثّل الأطفال ربع الضحايا. وتُعدّ النساء والفتيات الفئة الأكثر عرضة للزواج القسري، إذ يمثلن ٦٨٪ من مجموع مَن أُجبروا على الزواج. وبالمثل، فإن العمالة المهاجرة أكثر عرضة للعمل الإجباري بمقدار ثلاثة أضعاف مقارنة بالعمالة غير المهاجرة. هذا ويواجه المنتمون لعدة مجموعات مهمشة –مثل تلك المتعلقة

مضيق جبل طارق، المحيط الأطلنطي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

قارب يحمل مهاجرين، صُور وقد تقطعت به السبل في البحر قبل أن ينقذه الحرس المدني الإسباني ووكالة سالفامنتو ماريتيمو للإنقاذ. يهاجر الناس في الوقت الحالي بأعداد أكبر من أي وقت مضى خلال الخمسين عامًا المنصرمة، وهذا وفقًا لتقارير المنظمة الدولية للهجرة، وكثيرون من هؤلاء المهاجرين اضطروا لمغادرة أوطانهم بسبب أزمات مثل الصراعات أو النزوح الناجم عن تأثيرات التغيّر المناخي. حقوق الصورة: ماركو مورينو/وكالة الأنباء الفرنسية AFP، من خلال موقع Getty Images.

المواد الخام ووصولًا إلى التصنيع والتعبئة والنقل – على سلاسل توريد معقدة لا تتسم بالشفافية، بل وكثير منها ملتح بالعمل الإجباري.

تؤدي ممارسات الشراء التي تتبناها الحكومات والشركات الغنية إلى تفاقم الاستغلال في الدول منخفضة الدخل التي تُمثّل الخطوط الأمامية لسلاسل التوريد العالمية. في الواقع، تُشكّل دول مجموعة العشرين أكثر من ٧٥٪ من حجم التجارة العالمية، وتستهلك منتجات كثيرة مرتبطة بمخاطر العمل الإجباري. فتستورد هذه الدول مجتمعةً سلعًا مرتبطة بمخاطر الرّق المعاصر بقيمة ٤٦٨ مليار دولار أمريكي سنويًّا. وكانت المنتجات الخمسة الأعلى قيمةً والمرتبطة بمخاطر الرّق التي تستوردها دول مجموعة العشرين هي الإلكترونيات (٢٤٣,٦ مليار دولار أمريكي)، والملابس (١٤٧,٩ مليار دولار أمريكي)، وزيت النخيل (١٩,٧ مليار دولار أمريكي)، والألواح الشمسية (١٤,٨ مليار دولار أمريكي)، والمنسوجات (١٢,٧ مليار دولار أمريكي).

إضاعة على القطاعات

إن لزيادة الثقافة الاستهلاكية والطلب على السلع تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية. فهي من جهة تستطيع تحفيز النمو الاقتصادي والابتكار، مما يخلق الوظائف ويحسن جودة الحياة. ولكنها من جهة أخرى، قد تساهم في التدهور البيئي واللامساواة الاجتماعية، وتعزيز الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والمخلفات. وتصل السلع المُنتجة عن طريق العمل الإجباري حاليًّا إلى أماكن حول العالم أبعد من أي وقت مضى، حيث يرتبط أكثر من ثلثي الحالات الإجمالية للعمل الإجباري بسلاسل التوريد العالمية. فيُستغل العاملون في مجموعة متنوعة من القطاعات وفي جميع مراحل سلاسل التوريد، لا سيّما المستويات الدنيا منها مثل مراحل استخلاص المواد الخام ومراحل الإنتاج.

يتغلغل الرّق المعاصر في الصناعات التي تتسم بعدم الرسمية حيث تُوظّف أعدادًا أكبر من العمالة المهاجرة، وتتواجد في المناطق التي تتسم بمحدودية الرقابة الحكومية. وقد أدى نمو الطلب العالمي على الموضة السريعة إلى دفع النمو المتسارع في صناعة الملابس، في حين أن العاملين في المراحل الأولية المتوارية لسلاسل التوريد في صناعة الملابس يعانون الفقر والاستغلال في العمل. كذلك، فإن العمل الإجباري في مصايد الأسماك تحركه الرغبة في تقليل التكاليف في ظل تراجع الأرباح، إذ تحاول الصناعة تلبية الطلب العالمي على المأكولات البحرية. وعلى الرغم من تحقيق بعض الشركات للتقدم، فإن العمل الإجباري وأسوأ أشكال عمالة الأطفال موجودة في مراحل الزراعة والحصاد لحبوب الكاكاو المستخدمة في صناعة الشوكولاتة. وعلى نحو ربما يكون مفاجئًا، فإن التحقيقات الحديثة كشفت عن وجود علاقات مقلقة بين مؤسسات معنية بالأطفال (بما فيها دور أيتام) وبين الرّق المعاصر.

يخلق الاتصال المتنامي بين الدول والاقتصادات والشعوب مخاطر جديدة مرتبطة بالاستغلال؛ فقد اخترق الرّق المعاصر حلقة القيمة الرقمية برمتها، بداية من المواد الخام التي تُصنع منها الأجهزة التي يستخدمها المستهلكون يوميًّا للتواصل عبر الإنترنت وصولاً للقوى العاملة التي تعالج البيانات في الدول الأخرى، بل وفي منصات التواصل الاجتماعي نفسها. علاوة على

هذا، أدى نمو الصناعات "المستدامة" الحديثة التي تُنتج مصادر الطاقة المتجددة استجابةً لأزمة المناخ إلى مخاطر أخرى ترتبط بالاستغلال. فهناك أدلة على وقوع عمل إجباري مفروض من الدولة على جماعة الأويغور وغيرها من الجماعات ذات الأغلبية التركية والمسلمة في الصين، وذلك في سلاسل التوريد الخاصة بالألواح الشمسية وغيرها من تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

الإجراءات الحكومية مهمة جدًّا ولكن الجهود الحالية لا ترقى للمستوى المطلوب لمواجهة التحدي

أقوى الردود الحكومية على الرّق المعاصر توجد في المملكة المتحدة وأستراليا وهولندا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا والنرويج وإسبانيا والسويد. ومن بين تلك الدول، كان التحسن الأبرز خلال الخمس سنوات الماضية هو تمرير قانون الرّق المعاصر الأسترالي، الذي ينص على قيام شركات معينة بتقديم تقارير حول المخاطر المتعلقة بالرّق المعاصر في سلاسل التوريد الخاصة بها والإجراءات التي تتخذها استجابةً لتلك المخاطر. ومع ذلك، فبينما تُشيد بجميع الجهود المبذولة للتصدي للرّق المعاصر، فإن التحسينات التي تحققت منذ تقديراتنا لعام ٢٠١٨ أقل وأضعف بكثير مما يتطلبه الوضع.

ففي أثناء ذات الفترة التي أجبر فيها ملايين أكثر وأكثر على العمل أو الزواج، شهدت جهود الدول الأغني ركودًا، وفي بعض الحالات تراجعت التحسينات التي كانت قد تمت بشق الأنفس. فكثير من الدول الغنية تخفق في واجبها نحو حماية الفئات الأكثر قابلية للتأثر بمخاطر الرّق. على سبيل المثال، في حين أن المملكة المتحدة هي الأقوى ردًا على مشكلة الرّق المعاصر، فإن الفجوات الكبيرة في إجراءات الحماية تُعرّض الناجين إلى مخاطر إعادة الإّجار بهم. وبعض الدول ذات الردود القوية، مثل البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، تقوّض جهودها بنفسها من خلال إجبار مواطنيها على العمل بما يتجاوز الظروف المحددة التي تعتبرها الاتفاقيات الدولية مقبولة. وفي دول الخليج –حيث نجد أن ثمانية من كل عشرة عمال هم عمال مهاجرون ويعملون بنظام الكفالة ، لم تُنفَّذ في هذه الدول كثير من الإصلاحات التي كان يُرجى منها توفير الحماية المطلوبة، أو لم ترق إلى تقديم الحماية الحقيقة لهذه الفئة القابلة للتأثر بشكل كبير جدًّا. وكذلك، فإن المهاجرين الذين يعملون في الدول الآسيوية والأوروبية مرتفعة الدخل يخضعون لأنظمة التآشيرات المقيدة التي توفر لهم حماية محدودة من أصحاب الأعمال معدومي الضمير. وما زالت أغلب دول مجموعة العشرين لا تبذل الجهود الكافية لضمان عدم تورط ممارسات الرّق المعاصر في إنتاج السلع التي تستوردها إلى داخل بلادها، وفي سلاسل توريد الشركات التي تتعامل معها.

هناك بعض التحسنات الملموسة منذ عام ٢٠١٨. فقد جرّمت ١٥ دولة أخرى الإّجار بالبشر تماشياً مع بروتوكول الأمم المتحدة للإّجار بالبشر، ليصبح العدد الكلي بذلك ١٣٧ دولة. كما عدّلت بعض الدول مثل جمهورية الكونغو وبروناي دار السلام من ردودها تجاه الرق المعاصر، وكذلك فلدى كل من ألبانيا وجورجيا والفلبين ردود قوية نسبياً على الرغم من امتلاكها موارد أقل تحت تصرفها. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت مزيد من الدول تُشرك الناجين معها في تطوير سياسات الحماية

وبرامجها، رغم أن العدد الكلي لتلك الدول –البالغ ١٦ فقط– ما زال قليلاً إلى حدٍ مؤسف. رغم أن ارتفاع نسب الرّق المعاصر المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية أمر مفزع، فإنه يُقدّم فرصًا جديدة لدفع التغيير من خلال الشركات والمستثمرين. فمن شأن أفعالهم أن تحسن بشكل مباشر وسريع من ظروف عمل وسبل عيش العمال عبر قطاعات السلع والخدمات المرتبطة بمخاطر الرّق المعاصر، بل وربما ينجحون فيما فشلت فيه الحكومات.

ويبدو أن ركود جهود مكافحة الرّق المعاصر يرتبط بالأزمات المتفاقمة أكثر من ارتباطه بتغيّر المواقف إزاء هذه الجريمة أو ضعف الإرادة للقضاء عليها. فلا شك أن الحكومات قد واجهت تحديات عديدة منذ عام ٢٠١٨، بعضها أثر بشكلٍ كبير في توفير التمويل أو إخراج البرامج المعنية بالرّق المعاصر، وذلك نظرًا لتوجيه موارد الدولة لأخطار أكثر إلحاحًا. غير أنه ليس من الممكن تنحية التزام الحكومات بحماية الناس من الرق المعاصر جانبًا عند حدوث الأزمات. بل ينبغي أن تكون الردود تجاه الرّق المعاصر جزءًا لا يتجزأ من إطار الردود لمواجهة الأزمات الأخرى إن أردنا إحراز تقدم نحو وضع الأمور في نصابها.

الحاجة الملحةّ لتحويل النّيّات إلى أفعال

اتفق زعماء العالم على أجندة طموحة للتعامل مع المشكلة الأعتى في العالم عندما تبنوا أهداف التنمية المستدامة (SDGs) منذ قرابة ١٠ سنوات. وتلك الأهداف تضمنت الالتزام بالقضاء على الرّق المعاصر والعمل الإجباري والإّتجار بالبشر بحلول عام ٢٠٣٠ (الهدف ٨,٧). وقد حدّدنا عام ٢٠١٨ أن التقدم نحو القضاء على الرّق المعاصر يسير بخطى أبطأ مما هو مطلوب لتحقيق ذلك الهدف. وفي الفترة التالية لذلك، أبرزت الزيادة الكبيرة

في أعداد ضحايا الرّق المعاصر وكذلك الجمود في الإجراءات الحكومية الرادعة أن المجتمع الدولي يقف الآن عند نقطة أبعد من ذي قبل من تحقيق الأهداف التي سبق واتفق على منحها الأولوية. هذا ولا تُعدّ الحقيقة المرة للوضع الحالي إشارة تنبئ عن مستقبل مظلم بالضرورة، بل هي صورة تكشف لنا حقائق يمكن أن ترشدنا إلى طريق النجاح.

ففي أعقاب جائحة كوفيد-١٩، انتبه العالم بشكلٍ كبير لوجود حاجة إلى إجراء إعادة هيكلة شاملة للنظم الحالية من أجل الحدّ من أسوأ تأثيرات الجائحة والاستجابة بشكل أفضل لأزمة المناخ الطارئة. فقد لفتت تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ انتباه العالم إلى الثغرات التي تتسرب من خلالها قضايا الجماعات المعرضة لخطر الرّق المعاصر، وكذلك أوجه اللامساواة الهيكلية التي طالما سلّط أنصار القضية الضوء عليها بوصفها المحركات الأساسية للرّق المعاصر ولكن الحكومات كانت قد فشلت في معالجتها بشكل مناسب. وعلى الرغم من حالة الضبابية التي سادت في أوج الجائحة، فإن ثمة قدر كبير من الأمل الكامن في دريس مهم كشفته لنا، وهو أن المجتمع الدولي قادر حقًا على عمل ردود سريعة واسعة النطاق للأزمات.

وعندما يأتي الأمر إلى التعامل مع مشكلة الرّق المعاصر، فيتعين على المجتمع الدولي التحرك من مرحلة النّيّات إلى مرحلة العمل دون تأخير. وهذا يتطلب إعادة تنشيط التحرك نحو القضاء على الرّق المعاصر، على أن يقود الناجون الطريق نحو تحديد الحلول المستدامة. كما يتطلب إدراك أن جميع التحديات الكبرى التي يواجهها العالم مرتبطة بعضها ببعض: الرّق المعاصر والتغيّر المناخي والصراع والفقر واللامساواة الجندرية والظلم العرقي. فلا يمكن علاج أيّها منفردًا بكفاءة. فإن إدراك هذا الترابط، والتصميم على اتخاذ إجراءات بشأنه يعتبر فرصة هائلة لضمان مضي الطاقات المناصرة والمعينة قدّمًا وتحقيق تأثيرٍ مستدام من أجل الفئات الأكثر قابلية للتأثر بالرّق المعاصر..



بورتلاند، الولايات المتحدة الأمريكية ، يناير/كانون الثاني ٢٠١٨. كاري داير تروي قصة نجاحها في وقفة احتجاجية لدعم اليوم الوطني للتنوعية بالإّتجار بالبشر الذي نظمه مركز هوب رايزنج (*Hope Rising*) في ميدان مونيومنت سكوير. تخرجت داير في مركز هوب رايزنج، وهي الآن رئيسة مجلس إدارة منظمة سرفايفور سبيكس في الولايات المتحدة الأمريكية (*Survivor Speaks USA*). حقوق الصورة: بريانا سوكوب/صحيفة بورتلاند بريس هيرالد (*Portland Press Herald*)، من خلال موقع *Getty Images*.

توصيات

١

يتعين على الحكومات والمجتمع الدولي النظر إلى الرّقّ المعاصر والرّد عليه بوصفه مشكلة ذات قطاعات متداخلة.

- تضمين الردود تجاه الرّقّ المعاصر ضمن الردود الإنسانية، بما في ذلك توفير التدريب للجهات الفاعلة في المجال الإنساني.
- تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات السلامة اللازمة لجعل المجتمعات القابلة للتأثر بالرّقّ المعاصر أكثر مرونة في مواجهة الأزمات، بما في ذلك مواجهة مشكلة التمييز ضد المنتمين لعدة مجموعات مهمشة، مثل تلك المتعلقة بالمعتقدات الدينية أو الإثنية أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الهوية الجندرية أو التعبير الجندري.
- الحرص على تضمين حقوق الإنسان – بما في ذلك حق التحرر من العمل الإجباري وغيره من أشكال الرّقّ المعاصر – في الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد أخضر استجابةً لأزمة المناخ.

٢

يتعين على الحكومات التركيز على إجراءات الوقاية والحماية للفئات القابلة فعليًا للتأثر بالرّقّ المعاصر

- زيادة فرص الحصول على التعليم الأساسي والثانوي لجميع الأطفال، لا سيّما الفتيات. ولا بد أن تركز هذه البرامج على الفئات الأكثر عرضة لمخاطر التسرب من التعليم، مثل الفتيات في مناطق الصراع أو ذوي الاحتياجات الخاصة أو ذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة.
- ضمان تأمين خدمات الدعم للناجين، بما في ذلك مناطق الإيواء ومراكز تقديم الدعم في الأزمات والحماية المجتمعية. تغطية جميع فئات الشعب – بما في ذلك الذكور والبالغين والمهاجرين – مع إتاحة خدمات دعم متخصصة للأطفال.
- تعزيز الجهود الرامية إلى حماية الفئات الهشة أثناء نزوحها، وذلك عن طريق إلغاء السياسات العدائية الخاصة بالهجرة التي تضع الأمن القومي فوق حقوق الإنسان، وتوفير مسارات الهجرة الشرعية الآمنة على نطاق أوسع، وفحص طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين بحثًا عن مؤشرات الرّقّ المعاصر بغض النظر عن كيفية وصولهم إلى البلاد.

٣

يتعين على الحكومات ضمان توفير الحماية المدنية والجنائية الفعالة في التشريعات من أجل التصدي للزواج القسري وزواج القصر.

- رفع السن القانونية للزواج إلى ١٨ عامًا دون أي استثناءات، وتجريم الزواج بشخص دون الحصول على موافقته بغض النظر عن السن، وتوفير الحماية المدنية اللازمة للسماح للناجين باختيار الحل الذي يناسب احتياجاتهم؛ فعادة ما تكون هناك فئة ترفض اتخاذ إجراءات قانونية، خاصة عندما تكون ضد أفراد الأسرة.
- توفير تدابير الحماية الواعية بالخدمات النفسية للناجين من الزواج القسري، بما في ذلك الإقامة الآمنة وتمويلات الطوارئ والدعم النفسي.
- التصدي للدوافع الكامنة وراء الزواج القسري، بما في ذلك الانخراط في المجتمعات لتقويض الأعراف الأبوية وتعديل التشريعات المُميّزة على أسس جندرية.

٤

يتعين على الحكومات تنفيذ تدابير أقوى لمجابهة العمل الإجباري في سلاسل التوريد في القطاعين العام والخاص.

- فرض حقوق الإنسان الإلزامية الواجب رعايتها لمنع الحكومات والشركات من استغلال البضائع والخدمات المتصلة بالرّقّ المعاصر. وفي دول مجموعة العشرين، سنّ تدابير قانونية إضافية مثل وضع ضوابط على استيراد المنتجات المرتبطة بالعمل الإجباري، وفرض عقوبات على غرار قانون ماغنيتسكي، وإعداد قوائم معلنة للعامة بأسماء الشركات التي يتبين أنها تتسامح مع العمل الإجباري في سلاسل التوريد الخاصة بعملها.
- توسيع نطاق قوانين العمل وحقوق العمل الأساسية لتشمل جميع الفئات دون استثناء، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والمفاوضات الجماعية. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العاملين وتقديم التعويضات للناجين من الرّقّ المعاصر.
- سنّ وتطبيق القوانين اللازمة لحظر فرض رسوم التوظيف على الموظفين، وتسجيل وكالات التوظيف ومراقبتها للتفتيش عن أي ممارسات خادعة، وضمان ترجمة العقود بلغة يستطيع المهاجرون فهمها.

٥

يتعين على الحكومات والشركات إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان عند التعاون مع الأنظمة القمعية.

- ممارسة الحرص اللازم لضمان عدم مساهمة أي تجارة أو عمل أو استثمار في العمل الإجباري المفروض من قبل الدولة، أو انتفاعها منه، بما في ذلك المكان الذي تتم فيه تلك الممارسات في منطقة شينجيانغ أو يوغور المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين.
- في حالة اكتشاف وجود علاقة للسلع بالعمل الإجباري المفروض من قبل الدولة واستحالة تسيير الأعمال بما يتوافق مع المبادئ الإرشادية للأمم المتحدة، يجب التراجع عن استيراد هذه السلع والخدمات.
- ضمان إتاحة سبل الإنصاف للناجين من العمل الإجباري المفروض من قبل الدولة، والتي قد تشمل التعويضات المالية وإتاحة الخدمات القانونية والصحية والنفسية والاجتماعية.



مدينة نيوتوك، ألاسكا، يونيو/حزيران ٢٠١٩. سيدات من السكان الأصليين يقمن في مساكن مؤقتة نتيجة لظاهرة التعرية الناجمة عن تغيّر المناخ التي أدت إلى نزوح المجتمعات. يُزید عدم الاستقرار الاجتماعي الناجم عن الأحداث المناخية المتقلبة من مخاطر التعرض للاستغلال والرّقّ المعاصر. حقوق الصورة: بوني جو ماونت/ صحيفة ذا واشنطن بوست (The Washington Post)، من خلال موقع Getty Images.

عن المؤشر

يُقدّم تقرير "مؤشر الرّق المعاصر" صورةً مُفصّلة عن الرق المعاصر كما هو موجود عبر مختلف الصناعات والبلاد في الوقت الحالي. كما يشير إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومات لمجابهة الرّق المعاصر والمخاطر التي تواجهها مختلف الفئات حول العالم.

هذا ويُعدُّ "مؤشر الرّق المعاصر" أداةً لكل من المواطنين والمجتمع المدني والشركات والحكومات لفهم نطاق المشكلة ومعرفة الردود القائمة لمواجهة الرّق المعاصر بالفعل والعوامل المساهمة فيها حتى يتمكنوا من وضع السياسات السليمة التي من شأنها القضاء على الرّق المعاصر ومناصرتها.

يُمكنك تحميل جميع جداول البيانات الداعمة والمنهجية من على الموقع الإلكتروني لمؤسسة ووك فري: walkfree.org

ما هو الرّقّ المعاصر؟

الرّقّ المعاصر يعني المواقف الاستغلالية التي لا يستطيع الفرد رفضها أو تركها بسبب التعرض للتهديدات أو العنف أو الإكراه أو الخداع أو سوء استخدام السلطة. ويتخذ الرّقّ المعاصر أشكالاً ومسميات عديدة، منها: العمل الإجباري، والزواج القسري أو الزواج الاستعبادي، ورق الديون، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالبشر، والممارسات الشبيهة بالرق، وبيع الأطفال واستغلالهم. انظر الملحق ١ للاطلاع على المصطلحات الكاملة.

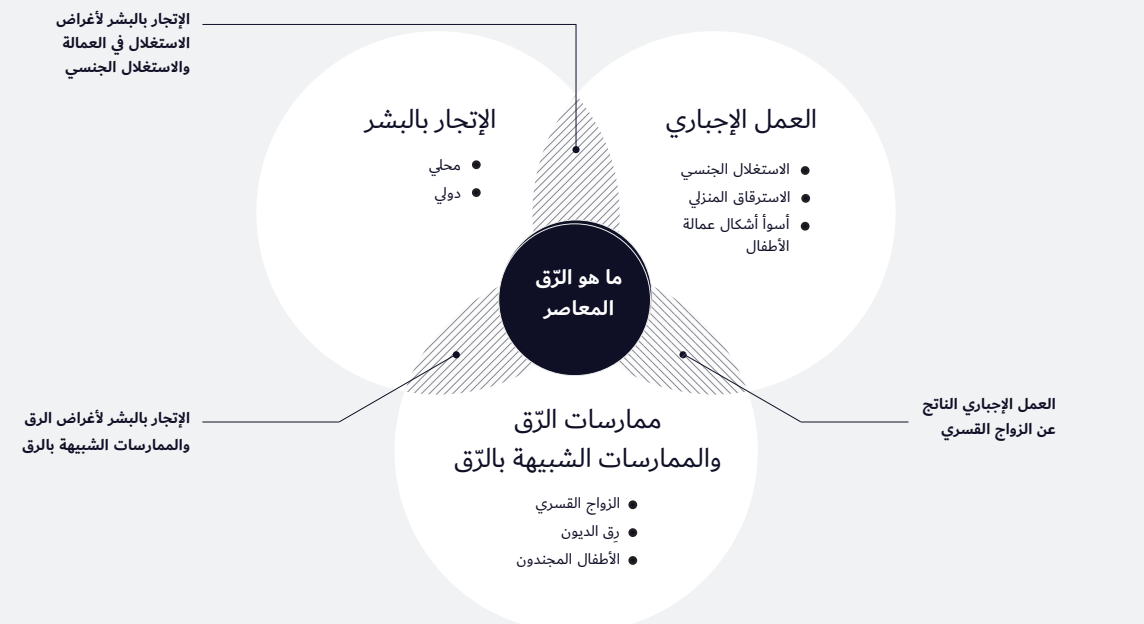
إن الرّقّ المعاصر جريمة مستتيرة تؤثر في جميع دول العالم. ولقد تم رصدُها في صناعات عديدة، منها صناعة الملابس والتعدين والزراعة، وكذلك في سياقات عديدة بداية من أفران الطوب وقوارب الصيد إلى المنازل الخاصة ومخيمات اللاجئين.

وإن الرّقّ المعاصر يمَسُّنا جميعاً؛ إذ يرتبط بالطعام الذي نتناوله والملابس التي نرتديها، وهو موجود عبر نطاق كبير من السلع التي نشترها. وعليه، فإن المسؤولية تقع على عاتق الجميع فيما يتعلق بمعالجة هذه الجريمة والقضاء عليها أينما وُجدت.

في بعض المناطق، يكون الصراع وانعدام الاستقرار السياسي والنزوح الإجباري هي المحركات الرئيسية للرّق المعاصر. وفي المناطق الأخرى، تزيد قابلية التأثر بالاستغلال بفعل الأحداث العالمية، مثل التغيّرات التي تطرأ على عالم الأعمال والتغيّرات المناخي والهجرة.

هذا وتُعدُّ مواجهة العوامل المؤثرة في احتمال التعرض للرّقّ المعاصر، بداية من الفقر ووصولاً إلى التمييز الجندري واللامساواة الجندرية، أمراً أساسياً لمجابهة الرّقّ المعاصر ومنع حدوثه. ولا بد للردود الفعّالة على الرّقّ المعاصر أن تضع في اعتبارها الدوافع والمخاطر التالية إن أردنا أن نحقق الهدف رقم ٨,٧ من أهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، والذي يسعى إلى القضاء على العمل الإجباري، والرّقّ المعاصر، والاتجار بالبشر، وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.

وقد تعهدت جميع دول العالم تقريباً بالقضاء على الرّقّ المعاصر من خلال تشريعاتها وسياساتها المحلية. فالحكومات لها دور مركزي من خلال سنّ القوانين وتوفير تدابير لمساعدة المضطرين من أبناء شعبيها وملاحقة المجرمين المتورطين في تلك الجريمة الشنعاء. ولكن لا تستطيع جهة فاعلة واحدة مواجهة كل هذه التحديات بمفردها، وإنما تحتاج الحكومات إلى دعم ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والشعب بأكمله لكي تستطيع الوفاء بالتزاماتها.



المنهجية

تقدير معدل الانتشار

في عام ٢٠٢٢، نشرت منظمة العمل الدولية ومؤسسة ووك فري والمنظمة الدولية للهجرة النسخة الثانية من تقرير "التقديرات العالمية للرّق المعاصر". وتُمثّل التقديرات المحلية التي أثمر عنها هذا التعاون نقطة البداية لمستوى التقديرات المحلية للرّقّ المعاصر في ال ١٦٠ دولة الواردة هنا.

وقد تم حساب تلك التقديرات المحلية باستخدام العوامل المؤثرة في احتمال التعرض للرّقّ المعاصر على مستوى الأفراد والدول. هذا ويعتمد التحليل على البيانات الواردة من استبيانات منزلية لعينات تمثل الدولة بأكملها، منها ٦٨ استبياناً عن العمل الإجباري و٧٥ استبياناً عن الزواج القسري، علاوة

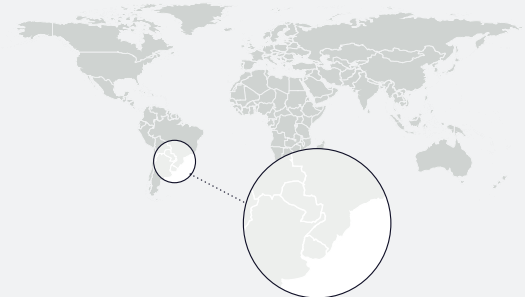
المرحلة الأولى

حُدّدت عوامل خطر التعرض للرّقّ المعاصر على مستوى الأفراد والدول، ثم استُخدمت تلك العوامل لبناء نموذج يتنبأ بالرّقّ المعاصر. وقد اعتمد هذا على البيانات الواردة من نموذج قابلية التأثر بالرّقّ المعاصر الذي وضعه "مؤشر الرّقّ العالمي" وعلى استبيانات منزلية لعينات تمثل الدولة بأكملها.



المرحلة الثانية

جُمّعت التنبؤات الفردية في صورة درجة إجمالية للمخاطر على مستوى كل دولة.

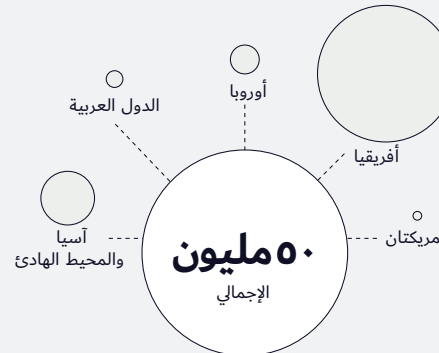


على البيانات الواردة من نموذج قابلية التأثر بالرّقّ المعاصر الذي وضعه "مؤشر الرّقّ العالمي". وقد اختيرت المجموعة النهائية للعوامل من بين قائمة شاملة بالمتغيرات من أجل التنبؤ بحالات العمل الإجباري والزواج القسري المؤكدة بأفضل شكل ممكن. بعد ذلك، استُخدم النموذج لتوليد متوسط الاحتمالات المتوقعة للرق المعاصر مُقسّمة حسب الدولة. ثم قُسمت الأرقام الإجمالية الإقليمية في تقرير "التقديرات العالمية" لعام ٢٠٢٢ بناءً على متوسط الاحتمال المتوقع للرّقّ المعاصر في كل دولة.

هناك وصف تفصيلي للمنهجية في الملحق ٢: الجزء الأول

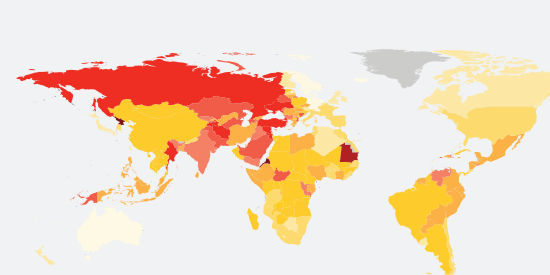
المرحلة الثالثة

تم توزيع تقديرات أعداد ضحايا الرّقّ المعاصر على المستوى الإقليمي، المأخوذة من "التقديرات العالمية" لعام ٢٠٢٢، على كل دولة في المنطقة بشكل منفرد، بما يتناسب مع المخاطر الخاصة بكل دولة.



المرحلة الرابعة

بعد ذلك، تم تقدير أعداد الضحايا عن طريق تطبيق تقدير معدل الانتشار في الدولة على البيانات السكانية الخاصة بها مع إضافة تقديرات العمل الإجباري المفروض من قبل الدولة، وهذا من أجل الوصول إلى التقدير النهائي لجميع أشكال الرّقّ المعاصر.



الشكل ١:

الرّقّ المعاصر
مصطلح شامل

قياس قابلية التأثير

يرتكز نموذج قابلية التأثير بالرقّ المعاصر الذي وضعه "مؤشر الرقّ العالمي" على العمليات والاختبارات الإحصائية من أجل تحديد العوامل التي تفسر معدل انتشار الرقّ المعاصر أو تتنبأ به. ويُقدّم نموذج قابلية التأثير بالرقّ المعاصر درجات إجمالية للمخاطر في ١٦٠ دولة ارتكازًا على تحليل البيانات التي تغطي ٢٣ عامل مخاطرة عبر خمسة أبعاد رئيسية (انظر الشكل ٣).

هناك وصف تفصيلي للمنهجية في الملحق ٢: الجزء الثاني

تقييم ردود الحكومة

يُقدّم تقييم ردود الحكومات تقييمًا مُقارنًا للإجراءات القانونية والإجراءات المتعلقة بالسياسات ووضع البرامج التي تتخذها ١٧٦ حكومة بهدف الرد على الرقّ المعاصر. وهو يركز على البيانات التي جُمعت حول ١٤١ مؤشرًا وحيث كانت تلك البيانات معنية بفهم الطريقة التي تتبناها كل حكومة لتحقيق خمس خطوات أساسية (انظر الشكل ٤).

هناك وصف تفصيلي للمنهجية في الملحق ٢: الجزء الثالث

الشكل ٣:

نموذج
قابلية التأثير ٢٠٢٢



تحديد الممارسات الواعدة

أُنشئت "قاعدة بيانات الممارسات الواعدة" عام ٢٠١٥ لجمع التقييمات الخاصة ببرامج مكافحة الرق والإتجار بالبشر وكانت لهذه البيانات خاصية السماح بإجراء البحث فيها، مما يمكن الأطراف المعنية من معرفة الممارسات الناجحة وغير الناجحة بسرعة، وذلك من خلال عملية بحث بسيطة حسب البلد أو السكان أو نوع الرق أو القطاع أو الإجراء التدخلي. وتضم قاعدة البيانات حتى تاريخه ٢٦٢ تقييمًا تغطي جميع المناطق في العالم.

يوجد وصف تفصيلي للمنهجية على الموقع الإلكتروني لمؤسسة ووك فري.

تقييم امتثال الشركات لقوانين الرّق المعاصر

إننا نعمل أيضًا مع منصة ويكي ريت (WikiRate) لفهم مستوى الامتثال لقوانين الرّق المعاصر في كل من المملكة المتحدة وأستراليا. ومع وجود ما يُقدر بآلاف الشركات التي يتعين عليها نشر بيانات سنويًا، فإن هذا العمل يستلزم مراجعة بيانات الرّق المعاصر وابتكار أدوات تحقق مزيدًا من الشفافية للمستهلكين والشركات وصانعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني. ونحن نتبع نهجًا متخصصًا بحسب القطاع، وذلك من أجل إجراء تحليلات تلائم البيانات ونوعيتها بشكل أفضل، وكذلك من أجل وضع توصيات تُعرّف بالبيانات القوية والممارسات التجارية الجيدة.

يوجد وصف تفصيلي للمنهجية على الموقع الإلكتروني لمؤسسة ووك فري.

الشكل ٤:

الإطار المفاهيمي
للردود الحكومية

